

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700  
Website: [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

القمة الاستثنائية

حول العمالة والقضاء على الفقر

والتنمية المستدامة في أفريقيا

مشروع إعلان القمة الاستثنائية حول العمالة  
والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة في أفريقيا

## مشروع إعلان القمة الاستثنائية حول العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة في أفريقيا

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين خلال الدورة الاستثنائية لمؤتمرنا في واجادوجو، من ... إلى ..... سبتمبر 2014، المركزة على موضوع "العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة" لاستعراض التقدم المحرز والتحديات التي تمت مواجهتها في تنفيذ إعلان وخطة عمل واجادوجو 2014 حول العمالة وتخفيف حدة الفقر؛

إذ نشير إلى أهداف القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، (النيباد) وكذلك رؤية ورسالة الاتحاد الأفريقي، وأجندة التنمية لما بعد 2015 لأفريقيا وأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي؛

وإذ نشير أيضا إلى جميع الإعلانات والمقررات والخطوط التوجيهية حول السياسات التي اعتمدها في مجال القضاء على الفقر والتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية منذ 2004؛

وإذ نشير كذلك إلى الوثائق اللاحقة مثل إطار السياسة الاجتماعية لأفريقيا (2008)، إطار سياسة الهجرة لأفريقيا (2006)، عقد المرأة الأفريقية 2010 - 2020، خطة عمل عقد الشباب الأفريقي 2009 - 2018؛ الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته؛ الميثاق الأفريقي للإحصاء، أجندة الإنتاجية لأفريقيا (2010)؛ خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعاملين الريفيين (2011)، إعلان ملابو حول توفير العمالة من أجل التعجيل بتنمية وتمكين الشباب (2011)، مواءمة نظم معلومات سوق العمل وإطار التنسيق (2012)؛

**وإذ نلاحظ** أيضا التقرير المرحلي الشامل عن تنفيذ إعلان وخطة عمل واجادوجو لعام 2004 حول العمالة وتخفيف حدة الفقر؛ **وإذ نعرب عن الانشغال** إزاء تدني مستوى تقديم التقارير المرحلية عن تنفيذ إعلان وخطة عمل واجادوجو لعام 2004 حول العمالة وتخفيف حدة الفقر من قبل الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لعام 2004؛

**وإذ نلاحظ** بارتياح التقدم المحرز على جبهة وضع السياسات، إدارة سوق العمل وتخصيص الميزانيات من قبل الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في مكافحة المعدلات المرتفعة للبطالة والعمالة الناقصة والفقر منذ 2004، مكّلة بالالتزام المتزايد من الشركاء الدوليين، الشركاء الاجتماعيين، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة، بتعزيز أجندة تشجيع العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية؛

**وإذ نقر** بأن توفر الالتزام السياسي المرتفع في بعض الدول أدى إلى تقدم جوهري في تنفيذ أجندة واجادوجو لعام 2004، ونقر بالضرورة الحتمية لرفع مستوى الالتزام والقيادة السياسيين؛

**وإذ نلاحظ بقلق** أنه، بالرغم من الجهود الهامة المذكورة، ظلت معدلات البطالة والعمالة الناقصة، خصوصا لدى الشباب والمرأة، على مستويات غير مقبولة، مما يعيق التماسك الاجتماعي والتنمية الشاملة، ويتسبب في تباطؤ وتيرة النمو، وتوسيع نطاق الفوارق وتهديد الاستقرار السياسي في مغامراتنا الديمقراطية الآخذة في النضج؛

**إذ نعرب عن بالغ انشغالنا** إزاء الارتفاع غير المقبول للبطالة الهيكلية المقترنة بغياب الحماية الاجتماعية، تدني مستوى الإنتاجية، ضعف قدرات توفير الدخل والتعرض لسوء ظروف الصحة

والسلامة المهنتين التي تؤثر بشكل خاص على النساء والشباب الذين يشكلون غالبية القوة العاملة الفقيرة الكبيرة في الاقتصاد غير الرسمي والقطاعات الريفية؛

**وإذ نؤكد** دور القطاع الخاص كمحرك لتوليد الثروة وتوفير فرص العمل، **وإذ ندرك** أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمتناهية الصغر، القطاع الريفي والاقتصاد غير الرسمي، تشكل المصادر الرئيسية لتوفير فرص العمل، ورفع معدل النمو الشامل وتشجيع العقد الاجتماعي لضمان الاستقرار الاجتماعي، في الوقت الذي تواجه فيها عوائق ومواطن قصور خاصة تدعو الحاجة إلى إزالتها؛

**وإذ نقدر** ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في القارة، ولكن، **نلاحظ بقلق** تفشي التمييز ضد المرأة في سوق العمل مع وجود الفجوة بين الجنسين في الأجور والعمالة، وعدم ملاءمة الترتيبات القانونية والمؤسسية لأخذ مسؤولياتها في الحياة المهنية والعائلية في الاعتبار؛

**ووعيا** منا بأنه خلال العقدين الأخيرين، حققت أفريقيا معدلات نمو مرتفعة مع عائدات استثمار أجنبي فاقت ما تم تسجيله في أي إقليم آخر من الأقاليم النامية وإن كان ذلك لم يتجسد في توفير فرص العمل بشكل متناسب؛

**وإذ نعرب عن انشغالنا بشكل خاص** بأن أفريقيا تسجل أدنى أداء في مجال الإنتاجية، مما يؤثر سلبا على قدرتها التنافسية وقدرتها على تحقيق النمو الشامل ومكافحة التهميش والقضاء على الفقر؛ **وإذ نقر** بأن القارة غنية بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها بلدان كثيرة، مما يتيح الفرص لمهارات ومبادرات إنمائية توظفها القارة؛

**وإذ نلاحظ ببالغ القلق الغياب غير المرضي للإجراءات الملائمة في مجالات القانون والسياسة والبرامج لحماية العاملين وأسره من أشكال العمل غير المقبولة التي تتنافى مع الالتزامات المعلنة في الوثائق الملزمة ذات الصلة بتعزيز المبادئ والحقوق الأساسية؛**

**وإذ نقر بتسارع وتيرة هجرة العمل الواسعة النطاق في القارة ومساهمتها الكبيرة في التنمية والقضاء على الفقر من خلال تحسين المهارات والتحويلات؛ وإذ نقر أيضا بأهمية تدفقات العاملين المتزايدة إلى أفريقيا من الأقاليم الأخرى، خصوصا من آسيا وأوروبا؛ ونعرب عن انشغالنا بالعواقب السلبية المثيرة للهجرة وخطورة بعض طرق الهجرة نحو أقاليم أخرى، خصوصا الشرق الأوسط وأوروبا؛**

**ووعيا منا بضعف مؤسسات سوق العمل، خصوصا في مجالات الضمان الاجتماعي، الحوار السياسي، معلومات أسواق العمل، خدمات التوظيف؛ ونقر بالحاجة إلى تعزيز وتحديث مؤسسات سوق العمل بهدف مطابقتها مع أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي ودعم تنفيذ أهدافها؛**

**وإذ نقر بأنه، بينما تتطوي عملية العولمة الجارية على تحديات وفرص بالنسبة لأفريقيا، فإنها قد أدت حتى الآن إلى تهميش القارة بطريقة تفاقت جوارها مشاكل الفقر والبطالة والعمالة الناقصة والاستدانة والتعرض للمخاطر، وأدت كذلك إلى غياب القدرة التنافسية؛**

**وإذ نعرب عن بالغ انشغالنا بأن الالتزامات السابقة التي أعلنها الشركاء الإنمائيون في المحافل العالمية فيما يتعلق بتخصيص موارد جديدة وإضافية، تخفيف عبء الديون وإلغائها، زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وموامة المساعدة الإنمائية الرسمية، لم يتم الوفاء بها على نحو كامل؛**

وبعد أن تباحثنا الدروس المستفادة من تقييم تنفيذ خطة العمل والإعلان حول العمالة وتخفيف حدة الفقر، وآلية المتابعة وكذلك المقترحات اللاحقة لوضع وثائق سياسة مستقبلية حول العمالة، العمل، الحماية الاجتماعية والإنتاجية، والقضاء على الفقر؛

**نتعهد رسميا بموجب هذا الإعلان بأننا:**

1-نؤكد مجددا تصميمنا على تخفيض معدلات البطالة لدى الشباب والمرأة بنسبة لا تقل عن اثنين في المائة (2%) سنويا خلال العقد القادم؛

2-نلتزم بالتعجيل بتطوير العمل اللائق في الاقتصاد غير الرسمي وفي القطاع الزراعي؛

3-نلتزم بمعالجة الصلة بين القضاء على الفقر، العمل اللائق والحماية الاجتماعية والنمو الشامل؛

4-نلتزم بإجراء الإصلاحات اللازمة على سوق العمل ونظم التعليم/التعليم والتدريب في المجالين الفني والمهني.

**لهذا الغرض، نتعهد بما يلي:**

**ننعهد بالقيام بما يلي:**

1-تحديد مكانة توفير العمالة باعتباره هدفا صريحا ومركزيا لسياساتنا الاقتصادية والاجتماعية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية، من أجل القضاء على الفقر

بشكل مستدام، وتحسين ظروف معيشة شعوبنا؛ استغلال الصلة بين سياسة الاقتصاد الكلي والسياسات الضريبية والنقدية والتجارية؛ وعند القيام بذلك، نفهم مسؤوليتنا التي تقتضي منا الانخراط في عقد اجتماعي باعتباره مبدأ ملهما للنمو والعمالة، والشمولية والحماية الاجتماعية؛

2-إنهاء التحدي المتمثل في استمرار مستويات البطالة وارتفاع معدلات العمالة الناقصة خلال العقد القادم من خلال التنفيذ السريع والقائم على تخصيص موارد كافية للمجالات ذات الأولوية الرئيسية التالية:

- أ- القيادة السياسية، المساواة والحكم الرشيد؛
- ب- تمكين الشباب والمرأة
- ج- الحماية الاجتماعية والإنتاجية من أجل النمو المستدام والشامل
- د- مؤسسات سوق عمل تؤدي وظائفها بشكل جيد وتكون شاملة للجميع؛
- هـ- هجرة القوة العاملة والتكامل الاقتصادي الإقليمي
- و- الشراكة وتعبئة الموارد.

3-إجراء الإصلاحات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية لإزالة العوائق الهيكلية وتحسين ممارسات الأعمال وحوافز الاستثمار، حفز تنظيم مشاريع الأعمال، تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، تشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتهيئة بيئة ملائمة لزيادة الإنتاج وتوفير العمالة اللائقة بغية تحقيق نمو شامل وعادل؛

4- التركيز على أهمية القضاء على البطالة المتفاقمة والإنتاجية المنخفضة اللتين تؤثران سلباً على العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وفي الاقتصاد غير الرسمي

والاقتصاد الاجتماعي والقطاع الريفي، بهدف زيادة الثروة والتعجيل بتوسيع قاعدة الطبقة المتوسطة في أفريقيا؛ تنمية المهارات الأفريقية لبرامج/مبادرات فرص العمل في الزراعة والمعادن والتنمية الصناعية والخدمات؛

5- **التعجيل** بتمكين الفقراء والمستضعفين، خصوصا في المجتمعات الريفية وفي الاقتصاد الحضري غير الرسمي، والعاطلين عن العمل وأصحاب العمالة الناقصة من خلال زيادة قدراتهم عبر التعليم، المهارات والتدريب المهني، الاحتفاظ بالقوة العاملة، الوصول إلى الموارد المالية، خصوصا توفير التمويل الجزئي، الأراضي، البنية التحتية، الأسواق، التكنولوجيا والخدمات بغية إدماجها بشكل جوهري في سوق العمل؛

6- **اتخاذ** جميع الإجراءات اللازمة لزيادة التقيد بالمبادئ والحقوق الأساسية في حماية العاملين وأسره من أشكال العمل التي تضر بالأجيال الحالية والقادمة؛

7- **ضمان** تكافؤ الفرص للجميع، خصوصا للفئات المستضعفة والمهمشة من خلال:

أ- **تكييف** نظم التعليم والتدريب في المجالين الفني والمهني مع احتياجات القطاع الخاص إلى توفير وانتهاز فرص العمل؛

ب- **تمكين** الشباب والمرأة الأفريقيين من خلال زيادة الوصول إلى العمالة اللائقة، وكذلك النهج المبتكرة للأنشطة المدرة للدخل، تنظيم مشاريع الأعمال، فرص الأعمال الحقيقية، الإنتاجية والوصول إلى الموارد والأسواق على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية والدولية؛



ج-تسهيل هجرة العمل الفعال والإنتاجي، حرية تنقل العاملين داخل القارة لدعم أجندة التنمية وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي والتعاون، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية؛

د-تنفيذ الوثائق الأفريقية والدولية ذات الصلة لحماية المستضعفين في علاقتهم بسوق العمل، مثل الأطفال، خدم المنازل، المعوقين، المسنين، وكذلك ضحايا السخرة والاتجار بالبشر؛

هـ - تطوير المساواة في الوصول إلى العمالة وظروف العمل لصالح المرأة؛

8-تعزيز الشراكة، خصوصا الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبين الحكومات، الشركاء الاجتماعيين، المجتمع المدني والقطاع الخاص، والحوار السياسي على مستوى الشركة وعلى الأصعدة القطاعية والوطنية والإقليمية والقارية، ودعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي واللجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة للاتحاد الأفريقي باعتبارها محافل للمناقشة والشراكة وتبادل وجهات النظر بين الحكومات والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني لتطوير العمالة الإنتاجية وللقضاء على الفقر؛

9-اتخاذ الإجراءات العاجلة لتحسين مستوى نمو الإنتاجية والقدرة التنافسية للقارة، بغية زيادة قدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي والمساهمة في تحقيق النمو الشامل، من خلال استهداف المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في الاقتصاد غير الرسمي والقطاع الريفي والقطاع العام؛

10- **زيادة قدرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية على رصد وتقييم العمالة الإنتاجية وهجرة القوة العاملة في إطار التعاون الإقليمي والأقاليمي؛**

11- **تعزيز قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي بالموارد البشرية والمالية لتمكينها من دعم الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في وضع وتنفيذ ورصد خطط عملها الوطنية لتنفيذ الإستراتيجيات الرامية إلى تعزيز العمالة الإنتاجية والقضاء على الفقر؛**

12- **طلب قيام مفوضية الاتحاد الأفريقي بالعمل مع البنك الأفريقي للتنمية حول جدوى إنشاء صندوق للعمالة والتماسك الاجتماعي باعتباره آلية لدعم تنفيذ هذا الإعلان حول العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة وخطة عمله مع آليتهما للمتابعة؛**

13- **إدراج مبادرات توفير العمالة، الإشراف على الحماية الاجتماعية، الشمولية الاجتماعية والقضاء على الفقر باعتبارها مؤشرات في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران التابعة للنيباد؛**

14- **الترويج للتنفيذ الفعال والسريع للسياسات المتفق عليها وتحقيق أكبر قدر ممكن من آثارها على القارة من خلال جهود مركزة على القضاء على الفقر وتوفير العمالة الإنتاجية، خصوصا في مجالات البنية التحتية، الزراعة والتنمية الريفية، الحفاظ على البيئة، الشركات الثقافية، مصائد الأسماك، الغابات، صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التجارة والسياحة اللتين تنطويان على إمكانات عالية لتوفير فرص العمل والقضاء على الفقر.**

- 15- **مواصلة الحوار مع شركائنا الإنمائيين وفقا للروح الحقيقية لإعلان باريس ونداء أكرا إلى العمل لدعم تنمية أفريقيا، ودعوتهم إلى العمل على جناح السرعة لتحسين مجال التجارة وزيادة وصول السلع الأساسية والخدمات والمنتجات الصناعية الأفريقية إلى الأسواق، ورفع مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر وكبح التدفقات المالية غير المشروعة خارج أفريقيا وإعادة الأموال المكتسبة بطريقة غير قانونية والمتراكمة في البنوك الأجنبية، إلى بلدانها الأصلية.**
- 16- **حثّ الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف والبنوك الإنمائية الإقليمية والقارية على تبني مزيد من الاتساق في السياسات وزيادة الدعم للعمالة القارية والقضاء على الفقر وأجندة التنمية المستدامة ضمن سياق ورقائنا الوطنية لإستراتيجية الحد من الفقر وغيرها من الإستراتيجيات الإنمائية. ويشمل ذلك إدراج هذا الإعلان وخطة عمله في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد القطري؛**
- 17- **تنفيذ الالتزامات الواردة في هذا الإعلان من خلال خطة العمل المرفقة وآلية المتابعة والتقييم؛**
- 18- **تعيين الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية باعتبارها الهيئات الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ هذا الإعلان وخطة العمل؛ ولجنة العمل والشؤون الاجتماعية للاتحاد الأفريقي كمنسق لآلية التنفيذ؛**
- 19- **قيام الدول الأعضاء، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، بتقديم تقارير مرحلية عن حالة التنفيذ مرة كل سنتين إلى كل من لجنة العمل والشؤون الاجتماعية للاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي بغية إعداد تقرير تقييم شامل في 2019 و2025.**